

السياسات الاقتصادية الخاصة بمواجهة مشكلات البيئة

أ.د. بلالطة

معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر

تناقش بعض السياسات التي يمكن من خلالها تصحيح فشل نظام السوق، وتمكين المجتمع من مواجهة المشكلات البيئية.

أولاً: سياسة بيع حقوق الملكية وخلق سوق جديد

عندما يمتلك الأفراد أصولاً معينة، فإنهم يستغلونها في حدود قانونية معينة، حيث يسمح نظام السوق بعملية التحويل الاختياري لحقوق الملكية من خلال إبرام العقود.

إن الآثار الخارجية للإنتاج والاستهلاك لا تظهر من خلال نظام السوق، فلا يمكن التعامل بشأنها عن طريق العقود الخاصة، على عكس حالة كافة السلع والخدمات التي يمكن تسويقها أو تبادلها بين البائعين والمشتريين.

لو أخذنا مثلاً صاحب منشأة نسيج يلقي مخلفات مصنعه بأرض أحد المزارعين، ولو افترضنا أن مصنع النسيج يعمل على نقل مخلفات المصنع مباشرة وإلقائها على أرض المزارع، هنا يحق للمزارع في مقاضاة صاحب منشأة النسيج، حيث يوجد قانون يحمي حقوق الملكية.

هناك سؤال يمكن إثارته هنا:

متى يمكن لصاحب مصنع النسيج إلقاء مخلفات مصنعه على أرض المزارع ويكون ذلك بشكل قانوني؟

يكون ذلك في حالة واحدة فقط، هي وجود نوع من التعاقد بين صاحب المنشأة والمزارع يسمح بنقل مخلفات المصنع إلى المزرعة ويحصل صاحب المنشأة على هذا الحق في حال وجود نوع من التعويض للمزارع بموجب عقد بين الطرفين. مثال آخر، إذا كان الصيادون في منطقة معينة يقومون بصيد الأسماك في بحيرة مجاورة.

* متى تستمر المنشأة في عملياتها الإنتاجية عند نفس المعدلات السابقة وتستمر في تلويث المياه في نفس الصورة السابقة؟

* يكون ذلك فقط إذا كانت:

تكاليف المعالجة < الإيرادات التي يمكن للمنشأة الحصول عليها من الصيادين.

* بعد مقارنة تكاليف معالجة المياه مع الإيراد المحتمل الحصول عليه من طرف الصيادين نظير استخدام مياه البحيرة بعد عمليات المعالجة، نكون بصدد أحد بديلين:

1 - إما استمرار المنشأة في تلويث مياه البحيرة مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الثروة السمكية.

2 - أن تقوم المنشأة بتخفيض معدل التلوث، وتحصل على رسوم من الصيادين نظير معالجة المياه الملوثة والسماح لهم بالصيد في البحيرة.

تستخدم مياه البحيرة لأغراض مختلفة - قد تستخدم لصيد أو لري الأراضي أو الشرب. وعليه فإن تكاليف المعالجة ترتفع كلما انتقلنا من بديل إلى آخر.

ثانياً: سياسة فرض الضريبة الحكومية

● دعنا نأخذ المثال السابق المتعلق بالمنشأة المنتجة للمواد الكيماوية والتي تقوم بإلقاء النفايات في البحيرة فتقضي على الثروة السمكية وتؤثر على الصيادين بشكل سلبي.

- الفرض الجديد هنا هو أن الحكومة لها حق الملكية في البحيرة.
- ما هي الإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق المستوى الأمثل للتلوث؟
- تبدو الإجابة في منتهى البساطة وهي أن تقوم الحكومة بفرض رسوم ضريبية على كل وحدة من وحدات المياه المحملة بالنفايات والتي تفشل المنشأة بمعالجتها قبل إلقتها في البحيرة.
- عند فرض هذه الضريبة تحول الآثار الخارجية للنشاط الإنتاجي إلى آثار داخلية.
- بالعودة إلى الشكل السابق عندما كانت المنشأة تتقاضى مبلغ (OV) دولار عن كل وحدة مياه يتم معالجتها قبل إلقتها في البحيرة.
- في حالة التدخل الحكومي (عندما يكون للحكومة حق ملكية البحيرة/ فإن الحكومة سوف تعمل على تقدير التكلفة الخارجية للوحدة من المياه الملوثة التي تلقي بها المنشأة في البحيرة، وتقوم بفرض ضريبة على الوحدة مساوية لتكلفتها الخارجية. وهي مساوية لما كان الصيادون يدفعونه (OV).
- ولكن كيف يمكن للمنشأة أن تتصرف في مثل هذه الظروف ؟

هناك عدة بدائل :

- الأول:** استمرار المنشأة بإلقاء النفايات في البحيرة ودفع ضريبة حكومية بالمقدار (OV) دولار عن كل وحدة مياه محملة بالنفايات.
- الثاني :** اختفاء التلوث في حالتين:
- توقف المنشأة عن الإنتاج وإعادة بنائها في مكان آخر.
 - إذا كانت تكلفة معالجة المياه أقل من الضريبة الحكومية.

أن تعمل المنشأة على معالجة بعض وحدات المياه الملوثة، وبعد مستوى معين من المعالجة تقوم المنشأة بدفع الضريبة مقابل عدم المعالجة.

المشكلات التي تواجه الحكومة عند فرض الضريبة على المنشآت الملوثة للبيئة:

1 - صعوبة التوصل إلى المستوى المناسب للضريبة الحكومية الواجب فرضها على المنشأة الملوثة للبيئة :

هناك عدة صعوبات في هذا الصدد:

- صعوبة تقدير التكاليف الخارجية للأنشطة الإنتاجية للمنشآت.

- صعوبة التعريف الواضح للمفاهيم المتعلقة (بوحدة) و(معالجة المياه) قبل استخدامها عند تحديد الضريبة الحكومية على المنشآت المسببة للتلوث.

2 - صعوبة تنفيذ وإدارة الضرائب الحكومية إذا اتسم عمل السلطات بالبيروقراطية وانتشار الرشوة والفساد الإداري.

وعند فرض الضرائب الحكومية على المنشآت الملوثة يتوجب:

(أ) - اتسام هذه الضرائب بالمرونة وفقا لنوع النفايات، المنطقة الجغرافية الملوثة، ومدى ارتفاع التكلفة الاجتماعية للنشاط الإنتاجي للمنشأة.

(ب) - استخدام جزء كبير من إيرادات الضرائب المفروضة على المنشآت الملوثة للبيئة في تدعيم بحوث تكنولوجيا معالجة النفايات وتطبيق طرق أكثر كفاءة للتقليل من كمية النفايات.

ثالثا : سياسة منح الإعانات الحكومية:

• تقوم الحكومة بتشجيع المنشآت على معالجة النفايات قبل إلقائها في الموارد البيئية المختلفة، وذلك عن طريق تقديم إعانة عن كل وحدة مياه مثلا يتم معالجتها قبل إلقائها في البحيرة.

- نفترض تقديم إعانة ثابتة بالمقدار (ov) الذي يساوي التكلفة الخارجية للوحدة من المياه غير المعالجة.
- يوضح الشكل الحجم الأمثل للمعالجة ($Oq2$). قبل هذا المستوى تكون الإعانة الممنوحة في حالة المعالجة أكبر من تكلفة المعالجة، فتستمر المنشأة في معالجة النفايات. بعد الحجم ($Oq2$) تصبح تكلفة المعالجة أكبر من الإعانة المدفوعة، وعندها تتوقف المنشأة عن المعالجة.
- عند الحجم المثل للمعالجة ($Oq2$) تحقق المنشأة ربحاً صافياً يساوي الربح الصافي عند:

$$\text{تكلفة المعالجة عند } (Oq2) = (Oq2NV) - (Oq2N)$$

$$= (Oq2) = \text{إيرادات الدعم عند } (Oq2) -$$

* إذا استمرت المنشأة في إلقاء النفايات دون معالجة، فإن الإعانة الحكومية بالنسبة للمنشأة إيرادات مفقودة. وعليه فإن الإعانة تؤخذ في الحسبان وتتحول الآثار الخارجية للنشاط إلى آثار داخلية.

مقارنة بين الضريبة الحكومية والإعانة الحكومية :

- 1 - اختلاف الدوافع التي تحرك المنشأة للاستجابة للتدخل الحكومي. حقوق ملكية الموارد البيئية.
- 2 - الحجم الأمثل للمعالجة.
- 3 - الآثار التوزيعية.

رابعاً: سياسة التقنين والمنع

إن قانون المنع التام لإلقاء النفايات يعتبر وسيلة من وسائل مواجهة المشاكل البيئية، ولكن سن مثل هذا القانون تأخذ في الاعتبار أمرين هامين:

الأول: مدى توفير البدائل القريبة من النشاط الإنتاجي المسبب للتلوث.

الثاني: مستوى التكلفة الاجتماعية التي يفرضها النشاط الإنتاجي على المجتمع.

وعليه فإنه يلاحظ وجود إحدى البدائل التالية:

● في حالة وجود بديل للنشاط الإنتاجي المسبب للتلوث، على أن يكون متاحا بتكلفة خارجية أقل، فإن قانون منع إلقاء النفايات يكون له مدلول اقتصادي يتسم بتحقيق الرشادة الاقتصادية.

● في حالة وجود بدائل ولكن هذه البدائل تتميز بالانخفاض النسبي في التكلفة الخارجية المترتبة عليها، فإن الرشادة الاقتصادية تستدعي إتباع سياسة متكاملة تتضمن أشكالا معدلة من القوانين ومنح الإعانة أو الضريبة الحكومية.

من أهم عيوب هذه السياسة:

- إن عملية سن القوانين المانعة تستغرق وقتا طويلا.
- إن سن هذه القوانين وتطبيقها يستدعي ضرورة توفير المعلومات التي يستدعي تجميعها وتحليلها إنفاقا حكوميا كبيرا.

خامسا: بعض السياسات الأخرى

(1)- قيام الحكومة بإنتاج بعض السلع والخدمات التي يترتب عليها زيادة كمية النفايات وارتفاع درجة خطورتها. وذلك من أجل التحكم في كمية النفايات ومعالجتها قدر الإمكان من آثارها السلبية الضارة، وكذلك من أجل التوسع في توفير مصادر متجددة للموارد البيئية بدلا من التركيز على الموارد البيئية الموجودة. (إنتاج الطاقة النووية).

(2) - بعض أدوات السياسات النقدية:

- منح بعض القروض طويلة الأجل من أجل تمويل عمليات معالجة النفايات قبل إلقتها في الموارد البيئية.
- التأثير على حجم الائتمان الممنوح للمنشآت الإنتاجية وفقاً لمدى مساهمة كل منها في عملية معالجة النفايات وتخفيض معدل التلوث البيئي.

(3) - بعض أدوات السياسة التجارية:

- تعمل الحكومة على إعفاء أجهزة ومعدات ووحدات معالجة التلوث المستوردة من الخارج من الرسوم الجمركية وتخفيض هذه الرسوم.
- تخفيض التعريفات الجمركية على المواد المستوردة من الخارج والتي يترتب على استخدامها في العملية الإنتاجية معدل أقل من التلوث.

سادساً: السياسات الاقتصادية المثلى لمواجهة مشكلات التلوث البيئي

إن السياسة الاقتصادية المثلى عادة تكون توليفة من كافة السياسات السابقة وهي:

- القوانين الرادعة.
- الضرائب والإعانات.
- بعض السياسات النقدية.
- بعض أدوات السياسة النقدية.
- والسياسة التجارية.
- كذلك قيام الحكومة بإنتاج بعض السلع والخدمات التي يترتب على إنتاجها زيادة كمية النفايات وارتفاع درجة خطورتها.